

## تنتانتيل

عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

## كن إرهابياً أو فاسداً .. تتل مكافأة!

من الآن فصاعداً وإلى أن يأتي يوم يصح فيه الصحيح في هذي البلاد البائسة، لن يُفرحنا أي حكم لمحاكم النزاهة في حق فاسد أو مُفسد... لن تبهجننا الأنبياء عن القبض على فاسد أو مُفسد فأر إلى الخارج وإعادته مخفوراً بمساعدة الشرطة الدولية (إنترپول). ما عاد لأحكام محاكم النزاهة طعم السكر، ولا للقبض على الفارين بالجمال وما حمل طعم العسل، فلدينا مجلس نواب موقر للغاية إلى درجة أن إسلامييه السُّنة يتواطؤون مع إسلامييه الشيعة للعفو عن إرهابيي الأوائل وفاسدي الأواخر.

أكثر من عضو من أعضاء هذا المجلس "الموقر" تسابقوا في الأيام الأخيرة لتأكيد أن وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني (إسلامي) المحكوم في عدة قضايا فساد إداري ومالي والمجلوب مخفوراً من الخارج سيخرج منها مثل الشعرة من العجين، بفضل قانون العفو العام الذي شرّعه مجلس النواب "الموقر" العام الماضي في سبيل إفلات الإرهابيين من الإسلام السياسي السُّني من العقاب في مقابل إفلات مماثل للفاسدين (من الإسلام السياسي الشيعي).

حتى الآن استفاد من القانون المئات من مرتكبي الأعمال الإرهابية فأطلق سراحهم، وربما لم ينتظر بعضهم طويلاً ليلتحق من جديد بالتنظيمات الإرهابية، فالقانون لم يفرض على المتهمين بالعفو شروطاً وضمانات مباشرة تكفل عدم عودتهم إلى الإرهاب. في المقابل استفاد العديد من المحكومين في قضايا فساد مالي وإداري فأطلق سراحهم، وكان الالتزام الوحيد المفروض عليهم أن يُعيدوا ما نهبوه من مال (استمروه وجنوا منه أرباحاً بملايين الدولارات). وفي الواقع فإن الدولة كرمتهم وكافأتهم عن فسادهم، كما لم يُكرم ويُكافأ أي فاسد في التاريخ كله، بالسماح لهم بالعودة إلى وظائفهم ومناصبهم الخطيرة السابقة (محاظفو بابل وصالح الدين والأنبار مثلاً)، مع أن جرائم الفساد الإداري والمالي مُصنفة في خانة جرائم مخلّة بالشرف في القانون العراقي (والدولي) الذي يشترط في مُن يتلقّد أي وظيفة في الدولة، بما فيها الدنيا، ألا يكون محكوماً بجناية أو جنحة مخلّة بالشرف... وبالطبع فإن سرقة المال العام جريمة مخلّة بالشرف الشخصي والوطني، ومن اللازم تشديد العقوبة في حق مرتكبيها وليس العفو عنه وإلغاء عقوبته تماماً كما لو أن جريمته لم تكن في الأساس، فينساوي الفاسد عديم الذمّة والضمير بالزّية، الشريف، الوطني.

إذا كانت أبواب الإرهاب والفساد قد ظلت مواربة، فمن الآن وصاعداً ستكون مُشرعة على الآخر أمام الإرهابيين والفاسدين والمُفسدين بفضل قانون العفو العام التعيس الذي إذ هو يكافي هؤلأ فإنه يعاقب ضحاياهم بالعفو عن المجرمين في حقهم وعدم تعويضهم (الضحايا)، فما عادت الأحكام القضائية تخيف ولا عادت منكرات إلقاء القبض تُفرع، ولا عا ما يردع عن ارتكاب جرائم الإرهاب والفساد سواء بسواء.

... والبركة بالإسلام السياسي!

**إذا كانت أبواب الإرهاب والفساد قد ظلت مواربة، فمن الآن وصاعداً ستكون مُشرعة على الآخر أمام الإرهابيين والفاسدين والمُفسدين بفضل قانون العفو العام التعيس**

## معسكر الرافضين يخشى ضياع الأصوات.. والمؤيدون يريدون التغيير

### □ بغداد / وائل نعمة

عبثاً يحاول مرّوجو فكرة مقاطعة انتخابات ٢٠١٨ تحقيق هدفهم، فيما تؤكّد القوى السياسية أن ذلك مقاعد أكثر في البرلمان المقبل. المعارضة، بحسب ناشطين، تخشى سرقة أصواتها من خلال نظام توزيع المقاعد "سانت ليغو المعدل"، وإعادة تدوير بعض الوجوه السياسية. ويدير الفريق مقاطعته للانتخابات من خلال منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، تحت وسم "#لانتخب"، فيما تحاول "#لاتكعد بالبيت" وهي حملة إلكترونية مضادة، التشجيع على الانتخابات.

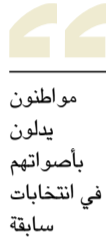
ولا يتحدث الدستور وقوانين الانتخابات التشريعية التي عدّلت عدة مرات منذ ٢٠٠٥ عن نسبة مشاركة بخلافها تعتبر الانتخابات غير شرعية، فهي تمضي بأي نسبة كانت.

وخلال تجربتين السابقتين في ٢٠١٠ و ٢٠١٤، بلغت نسبة المشاركة بالانتخابات بين ٦٢٪ إلى ٦٠٪، لكن بعض المعارضة تعتقد أن تدني النسبة سيفتح الباب أمام تدخل دولي لإلغاء نتائج الانتخابات.

ويؤكد جمال الأسدي، وهو خبير قانوني مختص في شؤون الانتخابات لمدني، أن التعويل على تدخل المجتمع الدولي في إلغاء نتائج الانتخابات وتغيير الخارطة السياسية، أمر صعب ولم يحدث سابقاً في العراق.

وقبل انتخابات ٢٠١٤، كانت منصات التقاضي في محافظات شمال بغداد وغربها تدعو إلى مقاطعة الانتخابات، متوقعة أن يتدخل المجتمع الدولي، إذا ما تراجعت نسبة المشاركة بشكل كبير.

لكن القوى السياسية لم تلتفت إلى تلك الأصوات، وخاض مرشحو تلك المناطق الانتخابات، وشاركوا



مواطنون يملون بأصواتهم في انتخابات سابقة

في ما بعد بتشكيل الحكومة. ويعتقد الأسدي، أن هناك جهات سياسية تستفيد من تدني نسب المشاركة لترتفع حظوظ أحزابها بالمقابل. ويتابع قائلاً "حين تنظم أحزاب حملات لمقاطعة الانتخابات وتتأكد أن جمهورها سيصوت لها، فهذا يعني أنها ستحصل على أكبر المقاعد في البرلمان".

وبعد انتخابات ٢٠١٤، اشتكت عدد من القوى السياسية "السُّنية" من ضياع أصواتها لصالح قوى أخرى. وعزت ذلك إلى عزوف جماهيرها عن المشاركة بسبب الأوضاع الأمنية التي كانت قد تزامنت مع بداية ظهور تنظيم داعش.

**"الانتخابات لا تمثّلني"**  
في غضون ذلك، يؤكد الفريق المعارض لإجراء الانتخابات، أنه ينطلق من مواقف شخصية لرفضه المشاركة وغير مدعوم من جهة سياسية. ويقول علي رياض، ناشط مدني ومشارك في حملة "لن

## مقاطعة الانتخابات تزيد رصيد الكتل من المقاعد ولا تفشل الاقتراع

□ الصراع على السوشيال ميديا يجتدم بين فريقي "لن أنتخب" و "لا تكعد بالبيت"



انتخب لمدني)؛ إنه "خلال الـ ١٥ سنة الماضية، دارت الانتخابات في روتين مغلق صنعته أو فرضته التكتلات الحزبية منذ الانتخابات الأولى بنسق مذهبي - إثنوي.. هذا النسق لا يمثلني".

من جانب آخر، يرى رياض، أن نظام الانتخابات في العراق يسرق صوته كناخب. ويتابع: "قد أنتخب مثلاً قائمة (د) لأنني ضد قوّر (د) أو (ص) في الانتخابات، لكن بعد انتهاء الانتخابات أجد أن (د) تحالفت مع قائمة أعارض فوزها، وبهذه الطريقة أكون قد خدعت وأنا لا أحب أن يخدعني أحد".

وفي عام ٢٠١٠ بتت المحكمة الاتحادية، بقرار أثار الجدل حينها ينص على أن الكتل السياسية الأكبر هي التي تتشكل بعد الانتخابات وفي الجلسة الأولى للبرلمان.

ودفع ذلك القرار إلى أن تبدأ القوى السياسية بترتيب تحالفات جديدة بعد أن تظهر نتائج الانتخابات. من جهته يدعو حسن خلاطي، نائب عن تيار الحكمة، إلى أن

## أحد ضحايا غارة البغدادي: الهجوم نفذ من دون علم السلطات المحلية

كانت تلاحق قيادي إرهابي. واستناداً إلى مدير البلدية، فإن قوة من الشرطة المحلية والعشائرية في المدينة سارعت بتوجيهها إلى مسرح العملية اعتقاداً منهم بأن القوات العراقية التي داهمت البيت قد يكونون من مسلحي داعش متتكرين برّي القوات العراقية.

يذكر أن مسلحي داعش معروفون بشن الكثير من الهجمات على القوات الأمنية العراقية والمدنيين وعلو كمانهم لهم من خلال التنكر على أنهم من القوات الرسمية.

وذكرت قيادة العمليات المشتركة أنه "بعد أن أُلقت القوات القبض على المشتبه به وبينما كانت تقوم بعملية التفتيش داخل البيت، تمت مهاجمتها برمانة يدوية من أحد البيوت المجاورة مما استدعى ذلك الاستجابة بالرد السريع ومن ثم انسحبت القوات راجعة إلى مقرها".

وأضاف بيان القيادة المشتركة أن القوات العراقية على الأرض استدعت بطلب إسناد جوي عندما شاهدوا الشرطة اعتقاداً منهم "على أنهم مجموعة من المسلحين". وقال العبيدي، مدير الناحية إن القصف الجوي استهدف التجمع متسبباً بمقتل

## مدير الناحية: حارس أممي ومدني و6 ضباط قتلوا خلال الحادث

أوقعت غارة جوية فجر يوم السبت العشر من الضحايا عندما استهدفت سيارات تابعة للحشد والشرطة في ناحية البغدادي.

ولم تتضح حقيقة الغارة أو كيف وقعت، وأعلنت السلطات العراقية فتح تحقيق بالحادث على الفور. وكان من بين الجرحى مدير ناحية البغدادي وقائد شرطتها.

وقال مدير ناحية البغدادي الجريح، في تصريح لحطة التلفزيون الأميركي الـ CNN، إن ثمانية أشخاص قتلوا وجرح ٢٠ آخرون أثناء عملية العمليات الخاصة السبت صاحبها ضربات جوية أميركية. وأضاف شرجيل العبيدي، مدير ناحية العبيدي في محافظة الأنبار، إن حارساً أمنياً ومدنياً قتلوا مع ٦ ضباط شرطة آخرين بعد أن قام أفراد من الجيش العراقي وقوة من العمليات الخاصة للشرطة بمداهمة أحد البيوت، مشيراً إلى أن الحارس الأمني والمدني قتلوا أثناء مداهمة البيت.

وكانت قيادة العمليات المشتركة العراقية قد ذكرت في بيان لها إن القوات العراقية

## صلاح الدين تعثر على "صاروخ جهنم" ضمن مخلفات داعش

عن مخلفات إرهابي داعش ضمن قاطع عمليات صلاح الدين، خرجت قوة من مركز شرطة العلم بواجب تفتيش محيط سابلو الذرة الصفراء والمخيم، وأثناء التفتيش تم العثور على مقنونات قديمة من مخلفات عصابات داعش الإرهابي رفعتها القوة إلى مكان آمن وفجرتها تحت السيطرة من دون حادث يذكر.

وفي السياق ذاته أضاف بيان وزارة الدفاع أن قوة من مركز شرطة بيجي وسرية الطوارئ وقوة من لواء ٥١ (الحشد الشعبي) خرجت بواجب تفتيش محور بيجي لورود معلومات استخباراتية عن وجود أجسام غريبة من مخلفات عصابات داعش الإرهابي، وأسفر الواجب عن العثور على (٤ عبوات ناسفة إضافة إلى نفق"، مؤكدة أنه تم تجبير المواد تحت السيطرة من دون حادث يذكر.

في المناطق التي سبق ان وقعت بيد التنظيم. وقالت مديرية الاستخبارات العسكرية، في بيان تلقت لمدني نسخة منه، إنه ضمن جهودها في البحث الجاد والعق من مخازن ومضافات ومستودعات أسلحة ومعدات عصابات داعش الإرهابية بمعلومات دقيقة تمكن أبطال الاستخبارات العسكرية في قيادة عمليات صلاح الدين من العثور على مخزن للجوات".

وأضاف البيان العسكري إن "الخزن الذي تم العثور عليه يضم ٣٧ عبوة ناسفة وصاروخ جهنم مع قاعدة إطلاق كانت مخصصة لاستهداف المواطنين وقواتنا الأمنية في منطقة تل الجراد في قضاء بيجي".

وبورها، أعلنت وزارة الدفاع في بيان تلقت لمدني نسخة منه، إنه "استمررا لعمليات البحث والتفتيش